عليها الخرَاجُ على أن يكفِيه خراجَها إليه ، ويدفع إليه شيئاً معلوماً ، وإن كان فيها نخل أو شجر فلا يُعقد ذلك حتى يبدُو صلاح الثمرة ، إلا أن يكون فيها بعض البُقُول أو الرَّطاب أو الثَّمار ، أو ما كان ممّا يقع عليه البيع .

(٢٠٢) وعنه (ع) أنه سُتل عن المساقاة ، فقال : هو أن يُعطِى الرجلُ الرخلُ أَرضَه وفيها أَسْجارٌ أَو نخلُ ، فيقول : إِسْنِ هذا من الماء وَاعْمُرهُ وَاحْرُنْهُ ، ولك ممّا تُخر ج كذا وكذا بشيء يُسمّيه ، فما اتّفقا عليه من ذلك فهو جائزٌ.

(٢٠٣) وعنه أنه سُثل عن الرجل يُعطِى الأَرضَ الخرابَ لن يعمرها على أنَّ للعامرِ غَلَّتَها سِنينَ معلومة قال(١): ذلك جائزُ (١) ولا بأس أن يكون مع ذلك فيها عُلُوجٌ (١) أو دَوَابٌ لصاحبها ما اتَّفقا عليه من ذلك فهو جائز.

(٢٠٤) وعنه (ع) أنّه سُئل عن رجل زَرَعَ أَرضَ رجل ، فقال : أَذِنَ لَى فَى زَرَعَهَا عَلَى مَزَارِعَةً كَذَا وَكَذَا وَأَنكَر صَاحِبُ الأَرضِ أَن يكُونَ أَذِنَ لَه ، فقال (ع) : القولُ (٤) قولُ صاحب (٥) الأَرضِ مع يمينهِ ، إلّا أن يكُونَ عَلَيمَ به حين زرع أَرضَه ، وقامت بذلك عليه البيّنة ، فيكُون القول قولَ المزارع مثل كراء مع يمينه في المزارعة ، إلا أن يأتي بما لا يشبه ، فيكُون على المزارع مثل كراء الأَرض ، ولا يُقلَع الزرع .

(٢٠٥) وعنه (ع) أنه سُئل عنه رجل احترَثَ أرضاً ، فقال له رجل : خذ منّى نصفَ البَدر ، ونصفَ نفقتِك وأشركنى فى الزّرع واتّفقا على ذلك فهو جائزٌ .

<sup>(</sup>١) في هامش د - تراضيا على ذلك .

<sup>(</sup>٢) حذه - قال : ذلك جائز .

<sup>(</sup> ٣ ) حش ي - أي بماليك ، وفي س - خدام .

 <sup>(</sup>٤) ه، ذ، ي – القول في ذلك .

<sup>(</sup> ه ) ى -- رب الأرض .